

مساهمة مؤشرات التنمية المستدامة في سد الفجوة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية

The Contribution of Sustainable Development Indicators to Bridging the Gender Gap and Women's Economic Empowerment in the Arab Region

مرزوق أمال

بولغيب ريان *

مخبر تنوع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، جامعة 8 ماي
1945 قالة -الجزائر

مخبر تنوع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، جامعة 8 ماي 1945
قالة -الجزائر

merzouk.amel@univ-guelma.dz

bouleghb.rayene@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2026/05/31

تاريخ القبول: 2026/03/05

تاريخ الإستلام: 2026/01/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة الدور الحاسم الذي تلعبه مؤشرات التنمية المستدامة في سد الفجوة بين الجنسين وتعزيز المكانة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية، ولتحقيق هذا الهدف استندت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والذي يشمل مراجعة وتحليل البيانات الخاصة بمؤشر الفجوة بين الجنسين ومختلف مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية الصادرة عن الهيئات الدولية. حيث أظهرت النتائج أن تحقيق المساواة الكاملة يتطلب جهودا إضافية لضمان المشاركة الفعالة للمرأة العربية في الاقتصاد لوجود فجوات واضحة في المساواة بين الجنسين في المجالات الرئيسية خاصة المشاركة الاقتصادية، حيث حصلت جميع الدول العربية على الدرجة الحمراء في هذا الهدف. الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، التنمية المستدامة، الفجوة بين الجنسين، المنطقة العربية. تصنيف JEL: O53، O10، J16

Abstract:

This study aims to explore the critical role that sustainable development indicators play in bridging the gender gap and enhancing women's economic status in the Arab region. To achieve this objective, the study adopts a descriptive analytical approach, which includes reviewing and analyzing data on the Gender Gap Index and various women's economic empowerment indicators in the Arab region, as published by international organizations.

The findings indicate that achieving full equality requires additional efforts to ensure the effective participation of Arab women in the economy, as there are clear gender equality gaps in key areas, particularly economic participation. All Arab countries received a red rating in this regard.

Keywords: Women's empowerment, Sustainable development, Gender gap, Arab region.

Jel Classification Codes : J16, O10, O53.

1. مقدمة

تعتبر التنمية المستدامة عن عملية تطوير متكاملة لمختلف جوانب الحياة، بحيث تهدف إلى تحقيق التقدم الشامل لجميع أفراد المجتمع، تسعى إلى تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الحاضر وحفظ حقوق الأجيال القادمة في الموارد المتاحة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية وترسيخ مبدأ المساواة بين الأفراد؛ رجالا ونساء، في المساهمة بصنع التنمية والمشاركة في مساراتها.

ومع تزايد الوعي العالمي بدور المرأة في تحقيق التنمية الشاملة، بات التمكين الاقتصادي للمرأة والمساواة بين الجنسين محور اهتمام السياسات الدولية والوطنية. فقد أكدت الاتفاقيات والمواثيق الدولية على ضرورة دعم مشاركة المرأة في الاقتصاد وضمان حقوقها. وتشير الأبحاث إلى أن تعزيز المساواة بين الجنسين يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي للدول، حيث يقر أن سد الفجوة بين الجنسين يمكن أن يرفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ. وبناء على ذلك، أصبحت قضايا حماية وتمكين المرأة جزءا أساسيا من استراتيجيات الحكومات، مما انعكس في دساتير العديد من الدول التي نصت على مبادئ المساواة وعدم التمييز، بهدف تحقيق مجتمع أكثر عدالة وإنصافا.

هذا ما تبنته الدول العربية مثلها مثل مختلف المناطق في العالم، حيث شهدت العقود الأخيرة اهتماما متزايدا بتمكين المرأة اقتصاديا وتحقيق المساواة بين الجنسين، باعتبارهما عنصرين أساسيين في التنمية المستدامة. وقد تبنت العديد من الحكومات إصلاحات تشريعية وسياسية تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل وتقليل الفجوة الاقتصادية بينها وبين الرجل، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لاتزال هناك تحديات تتعلق بالثقافة الاجتماعية السائدة في المنطقة العربية والتمييز في بيئة العمل، مما جعل من الضروري الاستمرار في دعم المرأة عبر سياسات أكثر شمولاً وضمان تطبيق قوانين تعزز مكانتها في المجتمع ضمن إطار شامل للتنمية المستدامة.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

- كيف ساهمت مؤشرات التنمية المستدامة في تمكين المرأة اقتصاديا وسد الفجوة بين الجنسين في المنطقة العربية؟ ويندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:
- ماهي أهم العوامل التي تعرقل تحقيق المساواة الاقتصادية بين الجنسين في المنطقة العربية؟
- ماهي أبرز مؤشرات التنمية المستدامة المرتبطة بالمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة؟
- ما مدى تأثير السياسات والبرامج التنموية في تقليص الفجوة الاقتصادية بين المرأة والرجل في الدول العربية؟

فرضيات الدراسة

- تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقليص الفجوة بين الجنسين من خلال تعزيز فرص المرأة في سوق العمل ودعم مشاركتها الاقتصادية؛
- لا تزال هناك فجوة واضحة بين الجنسين في التمكين الاقتصادي بالرغم من تبني سياسات تنموية قائمة على مؤشرات التنمية المستدامة؛
- للدول العربية تجارب في استخدام مؤشرات التنمية المستدامة لسد الفجوة بين الجنسين، ويعتمد نجاحها على مستوى التزام الحكومات بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للمرأة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:

- تحليل دور مؤشرات التنمية المستدامة في سد الفجوة بين الجنسين وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية؛
- تحديد أبرز التحديات التي تعيق تحقيق المساواة الاقتصادية بين الرجل والمرأة رغم تبني سياسات تنموية قائمة على مؤشرات التنمية المستدامة؛

منهج الدراسة

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة والاسئلة الفرعية الخاصة بالموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مؤشرات التنمية المستدامة المرتبطة بالمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية، وتحليل البيانات والتقارير الدولية والإقليمية والمؤشرات المتعلقة بواقع المرأة في سوق العمل.

2. الاطار المفاهيمي للتمكين الاقتصادي للمرأة

يعد التمكين الاقتصادي للمرأة من القضايا الأساسية التي تحظى باهتمام متزايد من قبل المجتمع والهيئات الدولية، وقد كان تمكين المرأة شرطاً جوهرياً في البيان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة، حيث أكدت العديد من الأدلة حتى الآن أن تعزيز دور المرأة يمثل عنصراً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة.

2.1. مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة

عرف البنك الدولي التمكين بأنه "عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد والجماعات لطرح خيارات معينة وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات تهدف في النهاية إلى رفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم (بدروني، عبو، و عبو، 2023، صفحة 61)"، وبالاخص تمكين المرأة حيث عرفته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على أنه "العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرداً أو جماعياً واعية بالطريقة التي تؤثر على علاقات القوة في حياتها، فتكسبها الثقة بالنفس والقوة في التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل (زياني و بودية، 2023، صفحة 51)".

يتخذ تمكين المرأة عدة اشكال منها الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والإداري... الخ، وما يهمنا في دراستنا هو التمكين الاقتصادي للمرأة. حيث يعتبر التمكين الاقتصادي عملية تمنح المرأة إمكانية الوصول إلى نظام عادل للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية وتخلق واقعا تعمل فيه هذه الأنشطة على تحسين نوعية الحياة والأمن الاقتصادي لكل من النساء وأسرهن بمرور الوقت (Canaan & Traboulsi, 2023, p. 59).

كما يمكن تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة على أنه تفعيل لمشاركتها في مختلف النشاطات الاقتصادية وإمدادها بالوسائل والتقنيات الكفيلة بذلك كالتكوين والقروض والائتمان وتوفير الأمان وإزالة العقبات التي تحد دون مشاركتها في التنمية (راشدي، 2021، صفحة 12).

ولهذا يمكن القول بأن التمكين الاقتصادي للمرأة ما هو إلا عملية دعم وتعزيز دورها في الأنشطة الاقتصادية وقدرتها على تحسين مهاراتها من أجل الحصول على الموارد اللازمة للوصول إلى الوظائف والفرص الاقتصادية.

2.2. مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة

إن التوجه لتمكين المرأة اقتصاديا ليس بالعملية المباشرة والتلقائية وإنما هو عملية ذات جوانب متعددة يتطلب التغيير لمدة طويلة، فالمرأة بحاجة إلى خدمات إدارية ومهنية فضلا عن الخدمات التنموية الأخرى لتعزيز تمكينها في جميع جوانب الحياة، ولهذا سندرج خمسة مؤشرات رئيسية تساهم في إحداث عملية التمكين الاقتصادي للمرأة وهي: (بركان، 2023، صفحة 1249)

- المساهمة الاقتصادية: ويقصد به مدى مساهمة المرأة في التشغيل أو الأنشطة الاقتصادية المختلفة كالاستثمار والادخار والاستهلاك والإنتاج؛
- المشاركة في القوى العاملة: كنسب التشغيل مقارنة بالرجال أو نسبة الفوز بالصفقات العمومية أو إنشاء مؤسسات مقارنة بالرجل؛
- المشاركة في اتخاذ القرارات: ويقصد به مدى مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات سواء في المؤسسات الرسمية أو الخاصة أو في الأسرة والمجتمع بشكل عام؛
- التعليم: يقصد بهذا المؤشر قياس مستوى ونوعية التعليم الذي تحصله المرأة وعدد السنوات الذي تقضيه في التعلم عبر مختلف مراحلها لأن كثيرا من النساء تجبر على مغادرة مقاعد الدراسة أو الحصول على تعليم محدود خاصة في المجتمعات الريفية والدول المتخلفة؛
- العناية الصحية: يجب أن تحظى المرأة بخدمات صحية جيدة لأن ضعف الخدمات يحد من تمكينها.

3. الفجوة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة

دخلت أجندة التنمية المستدامة بأهدافها 17 حيز التنفيذ بداية من يناير 2016 ساعية أحداث تغير إيجابي عالمي بحلول عام 2030 في العديد من المجالات، كما تعد العلاقة بين المرأة والتنمية نقطة تحول في بلورة مفهوم التنمية المستدامة، إذ من المستحيل أن يخلو خطاب أو دراسة عن التنمية دون الإشارة للمرأة ودورها في المجتمع.

1.3. دور المرأة في التنمية المستدامة

إن منهج "المرأة والتنمية" مبني أساسا على أن عمليات التنمية ستسير بشكل أفضل وبفعالية أكبر إذا قدرت مجهودات المرأة داخل البيت وخارجه، بدلا من أن يبقى إنتاجها مخفي وغير متكافئ (عميرش، 2023، صفحة 909)، ومن سبل تعزيز دور المرأة في التنمية المستدامة هي: (نور، 2020، صفحة 46)

- رفع المستوى الثقافي والمعلوماتي للمرأة وتزويدها بالمهارات والمعلومات والوعي؛
- خفض معدلات الأمية بين النساء؛
- تمكين المرأة من الوصول للتنمية الاقتصادية لتقليل الفجوة بين الجنسين؛
- ضمان تحقيق رعاية اجتماعية أفضل للمرأة؛
- العمل على زيادة فرصة العمل بالنسبة للمرأة؛
- العمل على رفع الوعي الصحي و الامان للمرأة التي تعمل في الصناعة و الزراعة.

وبما أن أساس التنمية المستدامة هو الاستغلال الأمثل للمورد البشري، وباعتبار المرأة نصف هذا المورد فقد كان الاهتمام بها منذ بداية الحديث عن التنمية المستدامة، وبعد عدة خطط ومؤتمرات لتفعيل التنمية المستدامة والسعي لتحقيق أهدافها من قبل الدول المشاركة، كانت آخر خطة تم تبنيها بعد مؤتمر هي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وكان من بين أهدافها 17 سابعة عشر، الهدف الخامس الذي ينص على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد

المرأة والفتاة في المجالين العام والخاص، وضمان المشاركة الفعالة وتكافؤ الفرص للقيادة مع الرجل في الحياة السياسية والاقتصادية وصنع القرار، وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وقد ذكرت عدة مؤشرات لتمكين المرأة ضمن أهداف أخرى لخطة التنمية المستدامة ونوضحها في الجدول التالي: (زياني و بودية، 2023، صفحة 52)

الجدول 1 : مؤشرات تمكين المرأة ضمن أهداف التنمية المستدامة

الهدف	إجمالي عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المتعلقة بالمرأة	نسبة المؤشرات المتعلقة بالمرأة
الهدف 1: القضاء على الفقر	14	6	43%
الهدف 2: القضاء على الجوع	13	1	8%
الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية	27	6	22%
الهدف 4: ضمان التعليم الجيد	11	8	73%
الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	14	14	100%
الهدف 6: ضمان توفر المياه	11	0	0%
الهدف 7: ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة	6	0	0%
الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير العمل اللائق للجميع	17	7	41%
الهدف 9: إقامة بني تحتية، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام الابتكار	12	0	0%
الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان	12	0	0%
الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة	15	3	20%
الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	13	0	0%
الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ، وأثاره	10	1	10%
الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية	8	0	0%
الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها	14	0	0%
الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات	23	6	26%
الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	25	1	4%
الإجمالي	244	54	22%

المصدر: (منظمة المرأة العربية، بدون سنة نشر، الصفحات 17-18)

2.3. المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين

توجد ثلاثة مفاهيم أساسية يقوم عليها المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، والتي تشكل الأساس لكيفية اختيار المؤشرات، التعامل مع البيانات وكيفية استخدام المقياس (World Economic Forum, 2022, p. 53)

- أولاً، يركز المؤشر على قياس الفجوات بدلا من المستويات؛
- ثانياً، يلتقط الفجوات في متغيرات النتائج بدلا من الفجوات في متغيرات المدخلات؛
- ثالثاً، يصنف البلدان وفقاً للمساواة بين الجنسين بدلا من تمكين المرأة.

تم تصميم المؤشر لقياس الفجوات القائمة على النوع الاجتماعي في الوصول إلى الموارد والفرص في البلدان، بدلا من المستويات الفعلية للموارد والفرص المتاحة في تلك البلدان، وبعبارة أخرى، تم تصميم المؤشر لترتيب البلدان على أساس الفجوات بين الجنسين وليس على مستوى تنميتها. فعلى سبيل المثال، تستطيع الاقتصادات المتقدمة أن توفر المزيد من فرص التعليم والصحة لجميع أفراد المجتمع، على الرغم من أن هذا مستقل تماما عن الفجوات المتعلقة بنوع الجنس التي قد توجد في تلك المستويات الأعلى من الصحة أو التعليم.

يقيس المؤشر حجم التفاوت بين الجنسين بالاعتماد على أربع فئات أساسية (مؤشرات فرعية) ممثلة في الشكل التالي:

الشكل 1: الفئات الأساسية (الفرعية) المكونة لمؤشر الفجوة بين الجنسين



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (Ricardo , Laura , & Zahidi, 2008, p. 08)

4. المساواة بين الجنسين ومؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية في ظل تطبيق أهداف التنمية المستدامة

هناك وعي متزايد بين المجتمع العالمي بأن المساواة بين الجنسين هي حجر الزاوية للنمو الشامل، ومن المرجح أن تكفل القيادة المتوازنة بين الجنسين وصنع السياسات المراعية للمنظور الجنساني تقاسم فوائد النمو على قدم المساواة. والمشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرار ووضع جداول الأعمال أمر حاسم للتعبير بشكل كاف عن أولويات واحتياجات جميع أفراد المجتمع. كما أنه يساهم في توليد ثقة أكبر لدى المواطنين في المؤسسات العامة

1.4. لمحة عن الاهتمام بقضايا تمكين المرأة على ضوء التنمية المستدامة في الدول العربية

احتلت قضايا المرأة ومشاركتها التنموية على الصعيد العالمي ركنا أساسيا في المواثيق والمؤتمرات الدولية التي تستهدف تمكين المرأة وتعظيم مشاركتها في عملية التنمية في شتى المجالات، تلك التنمية التي تستند في أي مجتمع على العنصر البشري وطاقته الفعالة فالإنسان هو أساس عملية التنمية إذ كانت المرأة تمثل نصف هذه الطاقة البشرية، ولهذا فإن ضعف تمكين المرأة يعد هدر للطاقة البشرية ومن ثم أصبحنا نلمس اهتماما بقضايا المرأة وبضرورة النهوض بها وتمكينها للمشاركة في تنمية المجتمع،

وتمثل ذلك في انطلاق التنمية الإنسانية العربية منذ 2002 حتى الآن، فضلا عن العديد من المؤتمرات الدولية والعربية كمؤتمر السكان والتنمية في القاهرة سنة 1994، مؤتمر كوبنهاجن سنة 1995، مؤتمر بكين سنة 2000، مؤتمر السكان والتنمية سنة 2014 وغيرها. كما أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 أن التنمية الإنسانية في البلدان العربية تعاني من نقص في تمكين المرأة، ونادى بضرورة إيجاد آليات واستراتيجيات كفيلة بتحقيقه في كافة مجالات الحياة (المرداس البوسعيدى و فؤاد عبد الفتاح النبلاوي، 2018، صفحة 21).

أما عربيا فقد شهدت الساحة اهتماما بقضية التمكين الاقتصادي للمرأة العربية من خلال منتديات و مؤتمرات بعض الدول العواصم العربية خاصة خلال عامي 2017-2018، حيث انعقد المؤتمر السنوي للاتحاد النسائي العربي عام 2017 بالقاهرة تحت عنوان " التمكين الاقتصادي للمرأة: هدف وقياس " وقد ضم ممثلي منظمات دولية وإقليمية، ذلك بهدف الاسهام في تحقيق التنمية المستدامة 2030 حيث ناقش المؤتمر التمكين الاقتصادي للمرأة في 6 دول عربية هي: مصر، الجزائر، البحرين، السعودية، تونس والسودان، وانبثق عنه 7 محاور أساسية لتحديد مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة العربية هي: المشاركة الاقتصادية، حرية التنقل، صنع القرار داخل الأسرة، المشاركة السياسية والاجتماعية، مقاومة العنف الاسري والتعليم الاساسي. هذا ما نتج عنه حركة نشطة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة العربية واطلاق مبادرات وبرامج عديدة منها: انشاء صندوق التمكين الاقتصادي للمرأة اقتصاديا بالتعاون مع البنك الدولي في مصر، مبادرة "رواد 2030" التي تضمنت نشر ثقافة العمل الحر وزيادة الاعمال بين الجنسين (المرداس البوسعيدى و فؤاد عبد الفتاح النبلاوي، 2018، الصفحات 24-25)

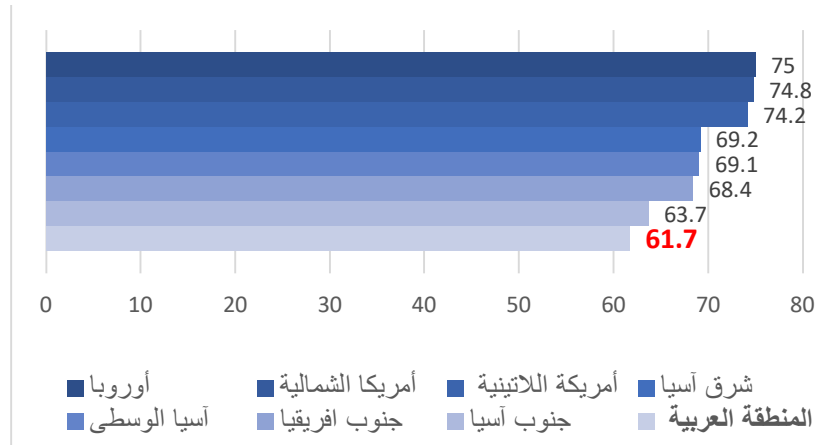
ومن حيث القوانين والأنظمة، صادقت الجزائر ومصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) والاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، التي تعزز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز بين المرأة والرجل. غير أن بعض التحفظات التي قدمتها هذه الدول لم ترفع بعد، ولا تزال تؤثر في النتائج القانونية المترتبة على اتفاقية سيداو. كما التزمت الدول بالمعايير الإقليمية بشأن عدم التمييز والمساواة بين الجنسين. واشتملت دساتيرها الجديدة أو المعدلة منذ عام 2011 على أحكام تدعم عدم التمييز أو المساواة بين الجنسين، التي من شأنها تعزيز وضع المرأة ووضع أساسا لمشاركتها في الاقتصاد. وفي ضوء هذا التقدم، يمكن للحكومات أن تبذل المزيد من الجهود لتعزيز أساس لمشاركتها بصورة أكثر اتزان الموائمة مع الوثائق الدولية وضمان المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية للمرأة والرجل (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018، صفحة 23).

2.4. الفجوة بين الجنسين ومؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في البلدان العربية

يبرز هدف التنمية المستدامة الخامس (المساواة بين الجنسين) باعتباره التحدي الأكبر في المنطقة حيث حصلت جميع الدول العربية على الدرجة الحمراء في هذا الهدف.

لا تزال المنطقة العربية تتمتع بأعلى حصة من البلدان الأسوأ أداء في مؤشر الفجوة بين الجنسين، تعد الإمارات العربية المتحدة ولبنان أفضل الدول أداء في المنطقة. كانت المملكة العربية السعودية والمغرب والكويت أكثر دول المنطقة تحسنا في عام 2022 ، بينما كانت قطر وعمان والجزائر في الأسفل، والشكل التالي يبين مكانة المنطقة العربية من حيث مؤشر الفجوة بين الجنسين:

الشكل 2: درجات مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي حسب المنطقة لسنة 2024 (نسبة مئوية %)



المصدر: (World Economic Forum, 2024, p. 19)

يمثل الشكل أعلاه درجات مؤشر الفجوة بين الجنسين عالميا لعام 2024 ووفقا للمناطق المختلفة، حيث تحتل المنطقة العربية المرتبة الأدنى بين جميع المناطق المصنفة، كما تشير النسب إلى أن المنطقة العربية ما زالت تواجه تحديات كبيرة في سد الفجوة بين الجنسين مقارنة بالمناطق الأخرى بحيث يتطلب تحسين هذا المؤشر إصلاحات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة تمكين المرأة في سوق العمل والتعليم وتعزيز مشاركتها في صنع القرار السياسي.

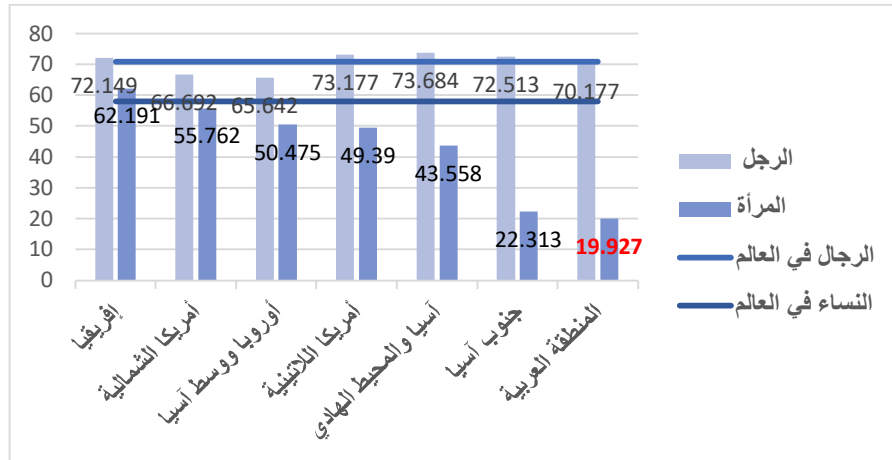
1.2.4. المشاركة الاقتصادية وحجم البطالة في المنطقة العربية

يتم تمثيل المرأة بشكل مفرط في المهن "الأنثوية" النمطية مثل التمريض والتدريس وتجارة التجزئة ووظائف قطاع الخدمات الأخرى في الاقتصاد غير الرسمي، وعلى الرغم من صعوبة تحديد الأرقام والنسب الدقيقة بسبب التحدي المتمثل في قياس المشاركة في القطاع غير الرسمي؛ تهيمن النساء على الزراعة، وهناك أدلة على أن النساء يعملن أيضا في الأعمال التجارية الصغيرة أكثر من الرجال، لكنهن يبدأن في مثل هذه المشاريع بموارد ورأس مال أقل (canaan & traboulsi, 2023, p. 61)

هناك تحسن طفيف من حيث المشاركة الاقتصادية والفرص في المنطقة العربية. ومع ذلك، لا تزال المنطقة تتسم بحواجز هيكلية تحد من مشاركة المرأة، تعيق العديد من الحواجز الثقافية والمؤسسية مشاركة المرأة في الاقتصاد حيث لا تزال النساء في المنطقة يواجهن قيودا فيما يتعلق الأمر بالتمويل وبدء الأعمال التجارية والفجوات في الأجور. وتتمتع مصر والأردن والعراق واليمن بأدنى مشاركة في القوى العاملة بين جميع البلدان العربية، حيث تتراوح فجوة الأجور بين 5 و30 في المائة. (World Economic Forum, 2024)

ولا يزال معدل مشاركة المرأة في سوق العمل في المنطقة العربية هو الأدنى في جميع أنحاء العالم، وفقا لتقديرات العام 2020 تشير هذه الفجوة في النسب إلى تفاوتات كبيرة بين الجنسين في سوق العمل. تبلغ نسبة مشاركة الشابات العربيات في القوى العاملة (الذين تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 عاما) 10.7 في المائة، وهو أقل من ثلث المتوسط العالمي المقدّر البالغ 32.1 في المائة (ESCWA, 2022, p. 70).

الشكل 3: معدلات مشاركة المرأة مقارنة بالرجل في القوى العاملة حسب المنطقة لسنة 2022 (نسبة مئوية %)



المصدر: (ESCWA, 2022, p. 70)

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه في معظم المناطق تبقى مشاركة الرجل أعلى بكثير من مشاركة المرأة، حيث تسجل المنطقة العربية أدنى معدل لمشاركة المرأة في القوى العاملة حيث بلغت 19,9 فالمائة فقط مقارنة بمعدل 70,2 فالمائة للرجل، هذا ما يشير الى الفجوة الكبيرة في القوى العاملة حيث تقل مشاركة المرأة عن ثلث مشاركة المرأة، وعند مقارنة هذه النسبة بالمعدل العالمي لمشاركة المرأة والذي يتجاوز 50 بالمائة يتضح أن المنطقة العربية تعاني من أدنى مستويات اندماج المرأة في سوق العمل على المستوى العالمي.

الجدول 2: مشاركة المرأة مقارنة بالرجل في القوى العاملة لبعض دول المنطقة العربية لسنة 2024 (نسبة مئوية %)

الدولة	الاناث	الذكور	الإجمالي
الجزائر	13,8	65,9	40,4
تونس	26,5	64,9	45,2
مصر	14,9	69,7	42,4
العراق	10,7	71,8	41,1
الأردن	13,9	61,2	38,4
المغرب	19,4	68,2	43,9
المملكة العربية السعودية	34,7	80,5	63,9
الإمارات العربية المتحدة	56,2	89,5	77,8
البحرين	42,9	85,8	70,6

اليمن	4,9	60,3	32,8
-------	-----	------	------

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على (international labour organitaion)

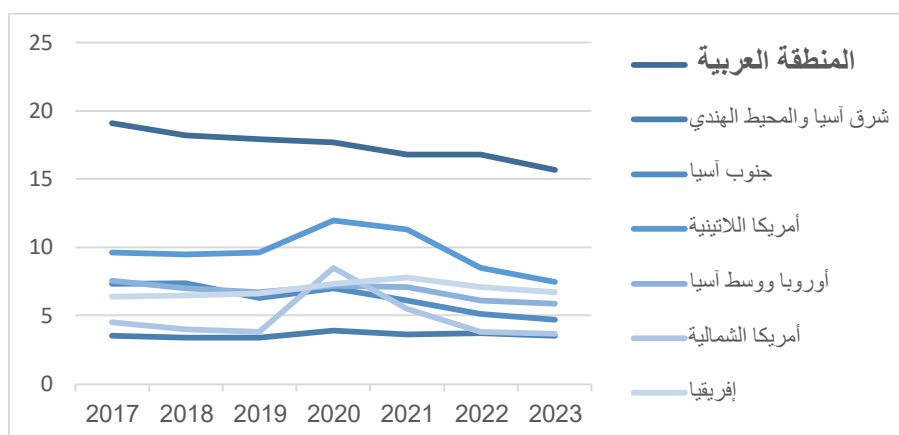
يوضح الجدول أعلاه معدل مشاركة المرأة مقارنة بالرجل في القوى العاملة ببعض الدول العربية، ويكشف عن فجوة كبيرة بين الجنسين في معظم هذه الدول حيث يتضح أن مشاركة المرأة أقل بكثير من مشاركة الرجل في جميع الدول المذكورة، حيث تتراوح بين 4,9 في المائة و 56,2 في المائة في مقارنة بمعدلات مشاركة الرجل التي تتجاوز 60 في المائة في جميع الدول المدرجة في الجدول.

تسجل اليمن أدنى معدل مشاركة نسائية بما يقدر بـ 4,9 بالمائة، وهو ما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجه المرأة في دخول سوق العمل، كما تسجل المملكة العربية السعودية والبحرين والامارات العربية المتحدة معدلات 34,7 و 42,9 و 56,2 بالمائة على التوالي وهي أعلى نسب في المنطقة العربية لمشاركة المرأة في سوق العمل مما يشير الى السياسات الداعمة لتمكين المرأة خاصة خلال السنوات الأخيرة.

• حجم البطالة عند المرأة في المنطقة العربية

تسجل المنطقة العربية أعلى معدل للبطالة في العالم بلغ 11.5 في المائة عام 2024 (ESCWA, 2024, p. 14)، وهذه المشكلة ليست وليدة الأمس؛ فالبطالة في المنطقة نادر ما انخفضت دون 10 المائة منذ عام 2000 والوضع يزداد خطورة في حالة النساء (الإسكوا، 2024، صفحة 181)، فمعدل البطالة بين الإناث العربيات هو الأعلى على مستوى العالم، في حين أن المتوسط العالمي لا يتجاوز 6 في المائة كما يوجد في المنطقة أعلى معدل بطالة بين الذكور بين جميع مناطق العالم، حيث تشير معدلات بطالة الشباب للإناث في المنطقة إلى المصاعب التي تواجهها الشبابات في العثور على الفرص الاقتصادية والنشاط في القوى العاملة.

الشكل 4: حجم البطالة للمرأة في المنطقة العربية للفترة 2017-2023 (نسبة مئوية %)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على (world bank group)

رغم أن المنطقة العربية تسجل أعلى معدلات بطالة في العالم إلا أن الشكل أعلاه يشير إلى التحسن الملحوظ في فرص عمل لديها، ولا تعكس حقيقة أن المرأة العربية سجلت أعلى معدلات بطالة في العالم نصف المشاركة الفعلية لها في النشاط الاقتصادي، فالعديد من النساء في المنطقة العربية يميلون للعمل غير الرسمي مثل العمل في المنازل، واللواتي نادرا ما يتم الاعتراف بعملهن وظروف معيشتهم.

كما توضح هذه المعدلات محدودية الفرص المتاحة للمرأة في المنطقة، والأسباب عادة ما تكون السياسات الاقتصادية العمياء بين الجنسين، وخلق فرص العمل المحدودة، والقيود الاجتماعية والثقافية، وعدم التوافق بين تعليم الإناث ومتطلبات سوق العمل. ووفقا لمركز المهارات التابع للإسكوا، فإن 32 في المائة فقط من فرص العمل المتاحة عبر الإنترنت في المنطقة تستهدف النساء، في حين أن حوالي 55 في المائة منها تستهدف الرجال، و12 في المائة فقط محايدة بين الجنسين. ومعظم فرص العمل المستهدفة للنساء هي على مستوى المبتدئين، ولا تستهدف سوى 10 في المائة منها النساء في الرتب العليا (ESCWA, 2022, p. 72).

2.2.4. الفجوة الصحية بين الجنسين

تحرز المنطقة العربية عموما تقدما جيدا على مسار الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، وقد حققت مكاسب في عدد من المؤشرات الصحية مثل عدد وفيات الأمهات و الرضع والاصابة بالسل، ولا تزال تواجه صعوبات في مجالات عديدة مثل التغطية الصحية الشاملة وتكلفة الحصول عليها (الإسكوا، 2024، صفحة 66).

كما لم تحقق أي دولة عربية التكافؤ الكامل بين الجنسين من حيث الصحة والبقاء على قيد الحياة. حصلت جميع الدول العربية تقريبا المدرجة في مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2022 على درجة أعلى من 0.945 في المؤشر الفرعي للصحة والبقاء على قيد الحياة، حيث يكون المتوسط المرجح للمنطقة العربية أعلى قليلا من المتوسط العالمي، حققت أربعة عشر دولة عربية مؤشرا أهداف التنمية المستدامة المتمثل في خفض وفيات الأمهات إلى أقل من 70 لكل 100,000 شخص، وارتفع متوسط العمر المتوقع للإناث عند الولادة بشكل كبير خلال العقدين الماضيين ليصل إلى 74 عاما في المتوسط. لا تغطي التحسينات التي تطرأ على المؤشرات الصحية في المنطقة الجانب المنهجي لأنظمة الرعاية الصحية العربية (ESCWA, 2022, p. 68).

ولا تزال الخدمات الصحية في المنطقة مجزأة ومدفوعة لأنها لا تزال تركز بشكل أساسي على الخدمات العلاجية وليس الرعاية الوقائية والأولية، ولا يزال الافتقار إلى التكامل بين صحة الأم وحديثي الولادة يمثل تحديا كبيرا، بالإضافة إلى العوائق الرئيسية في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. خدمات الصحة العقلية لها العديد من القيود الهيكلية والثقافية. ومع ذلك، فإن المنطقة لديها أدنى معدل وفيات انتحار بين الإناث (2.5 لكل 100 000) بين جميع المناطق.

3.24. تعليم المرأة كمؤشر لتمكين المرأة

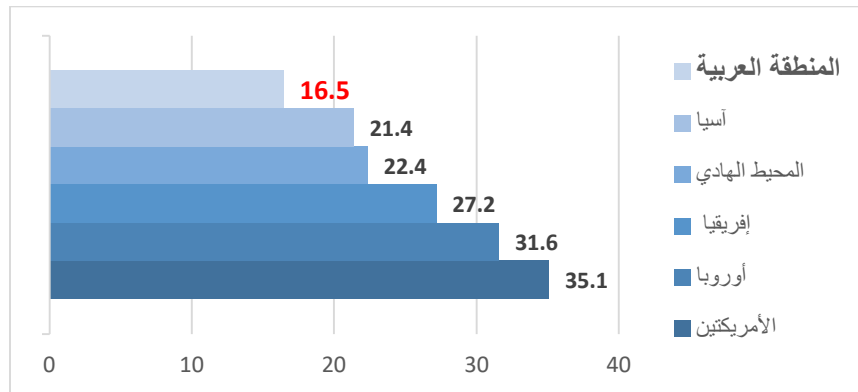
من حيث التحصيل العلمي، تتمتع المنطقة العربية بأداء متميز وأدخلت تحسينات لسد الفجوة بين الجنسين في التعليم، والتي تبلغ 0.96 مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 0.94. والبحرين والأردن والكويت ولبنان وقطر والإمارات العربية المتحدة قريبة جدا من إنهاء الفجوة بين الجنسين في التحصيل العلمي. ومع ذلك، فإن المؤشر الفرعي لعام 2022 يستثني العديد من البلدان المعتمدة وأقل البلدان نموا حيث يعتبر التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس (الابتدائية والثانوية) مرتفعا. بغض النظر عن المكاسب التعليمية في العديد من البلدان العربية، لا يزال التفاوت متعدد الأبعاد بين مجموعات الثروة قائما، لا سيما في الوصول إلى التعليم

الجيد والمستوى الثانوي. تشير البيانات الحديثة حول معدلات معرفة القراءة والكتابة إلى ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بنسبة 81 في المائة بين الشباب العربيات (اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 عاما) مقارنة ب 66 في المائة بين الإناث البالغات (+15) في العامين الماضيين، أضافت الجائحة العديد من الأعباء على الأسر الضعيفة، مما أثر على قدرة العديد من الفتيات والنساء على مواصلة تحصيلهم التعليمي في العديد من البلدان العربية منخفضة الدخل (ESCWA, 2022, p. 69).

4.2.4. المشاركة السياسية للمرأة العربية

شغلت المرأة 18,2 في المائة من المقاعد البرلمانية في المنطقة خلال عام 2022 حيث ارتفعت هذه النسبة الى ما يقارب خمسة أضعاف ما كانت عليه في عام 2000 (الإسكوا، 2024، صفحة 114)، حيث يذكر أن حصة النساء من المقاعد البرلمانية على المستوى العالمي تبلغ 27,2 في المائة (international labour organitaion)، هذه الحصة هي الأدنى بين جميع مناطق العالم حيث تذبذب تمثيل المرأة في البرلمانات بانخفاض إجمالي عدد المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات العربية من 769 مقعدا في عام 2021 إلى 691 مقعدا في عام 2022.

الشكل 5: متوسط مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية لسنة 2024 (نسبة مئوية %)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على (Inter Parliamentary Union)

وبشكل عام يعتبر التمكين السياسي في المنطقة العربية الأضعف في جميع أنحاء العالم مع استمرار الحواجز الاجتماعية والثقافية، حيث لا تسد المنطقة سوى حوالي 16,5 في المائة من الفجوة بين الجنسين في التمثيل السياسي.

3.4. معوقات مشاركة المرأة في القوى العاملة وتأثيرها على مؤشرات التنمية في المنطقة العربية

في جميع أنحاء العالم، تواجه النساء العديد من الحواجز عند محاولتهن الانضمام إلى القوى العاملة، وهو الحال في الدول العربية، حيث ينعكس وجود مثل هاته الحواجز وشدتها في ترتيب الدول ودرجاتها في مختلف مؤشرات التنمية الدولية، من بينها ما يلي: (ESCWA, 2024, pp. 2-6)

- المعوقات القانونية - الأجور والتنقل ومكان العمل: على الصعيد العالمي، تواجه أكثر من 2.7 مليار امرأة حواجز قانونية أو يتم استبعادهن تماما من ممارسة بعض المهن المتاحة للرجال في بعض البلدان حيث لا يسمح القانون للمرأة بالعمل خارج المنزل، وفي بلدان أخرى نادرا ما يتم توظيفهن في قطاعات معينة (مثل الطاقة).

ويركز مؤشر البنك الدولي لقطاع أعمال المرأة والقانون على هذه الحواجز القانونية وغيرها من الأحكام التي تعوق قدرة المرأة على الانضمام إلى القوى العاملة أو بدء أعمالها التجارية الخاصة. وفقا لتقرير عام 2023، لا تزال البحرين ومصر والأردن والكويت ودولة فلسطين وقطر والجمهورية العربية السورية واليمن لديها قيود قانونية مختلفة على الأهلية القانونية للمرأة للحصول على وظيفة أو ممارسة مهنة، على عكس الامارات العربية المتحدة التي اصلحت العديد من قوانينها لتتماشى مع مؤشرات التنمية المستدامة وتمكين المرأة اقتصاديا.

- المعايير الانشائية- السلامة والبنية التحتية: يمكن أن يكون إدراك السلامة عائقا كبيرا أمام النساء اللواتي يسعين إلى الانضمام إلى القوى العاملة في المناطق التي تتأثر فيها النساء بشكل غير متناسب بالعنف أو التحرش أو التمييز القائم على النوع الاجتماعي، قد يشعر الكثيرون بعدم الأمان في الأماكن العامة ويمنعهم من البحث عن عمل.

وفقا لتقرير مؤشر (المرأة-السلام-الأمن) WBL الذي طورته جامعة جورج تاون لعام 2023، لا تزال ستة دول (الأردن وليبيا وقطر والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين واليمن) من أصل 18 دولة عربية تفتقر إلى تشريعات شاملة ضد الأمن والسلام للمرأة ضمن أوقات العمل، ومن شأن وجود مثل هذه التشريعات أن يهيئ بيئة أكثر أمنا وأكثر دعما للمرأة في سوق العمل مما يزيد من ثقتها واستعدادها للمشاركة فيه ومن الأمثلة على البلدان التي أصدرت مؤخرا مثل هذه التشريعات في المنطقة: لبنان (قانون مكافحة التحرش رقم 205، الذي تم إقراره في عام 2020) والمملكة العربية السعودية (قانون مكافحة التحرش، الذي تمت الموافقة عليه في عام 2018)، ساعدتهم هذه التغييرات على رفع درجاتهم في المؤشر الفرعي "مكان العمل" التابع ل WBL من 50 و 25 في عام 2018 إلى 100 في عام 2024.

- المعايير الثقافية - توقعات الرعاية والمعايير التمييزية: تواجه العديد من النساء ضغوطا للامتناع عن العمل خارج المنزل، قد يعكس هذا توقعات ثقافية بأنهم يجب أن يكونوا مقدمي الرعاية الأساسيين (أو الوحيدين) للأطفال وأفراد الأسرة الآخرين، مما يؤدي في كثير من الأحيان وفقا للبنك الدولي إلى "البقاء في المنزل أو العمل بدوام جزئي أو إيقاف حياتهم المهنية مؤقتا للوفاء بواجبات تقديم الرعاية هذه على عكس الرجال، ويقيس مؤشر (المرأة-العمل-القانون) WBL وجود قوانين يمكن أن تساعد في إعادة توزيع عبء الرعاية بموجب المؤشر الفرعي للأبوة، وتشمل هذه التكاليف منح (على الأقل) 14 أسبوعا من الإجازة المدفوعة الأجر للأمهات، ودفع استحقاقات إجازة الأمومة أو إدارتها بالكامل (على عكس التكلفة التي يتحملها صاحب العمل جزئيا أو كليا مما قد يشكل عائقا لتوظيف النساء).

ومن الأمثلة الجيدة عن البلدان العربية التي سنت مثل هذه الإصلاحات القانونية في السنوات الأخيرة عمان، حيث أدخلت الحكومة في العام 2023 إجازة أبوة مدتها سبعة أيام وإجازة رعاية أطفال غير مدفوعة الأجر لمدة عام واحد للموظفات، أدت هذه الإصلاحات إلى زيادة درجاتها في المؤشر الفرعي للأبوة من 0 عام 2022 إلى 60 عام 2024.

على الرغم من التحديات والحواجز العديدة القائمة، هناك أمثلة إيجابية لبلدان في المنطقة العربية نفذت الإصلاحات اللازمة لتهيئة بيئة مناسبة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وبذلك لم ترفع هذه المجموعات ترتيبها على مؤشرات التنمية المذكورة فحسب، بل شهدت أيضا زيادة في مشاركة المرأة في القوى العاملة ومعدلات العمالة، وهذا يعني وجود علاقة بين ارتفاع معدلات المشاركة في القوى العاملة وتمير الإصلاحات القانونية التي تساعد على تهيئة بيئة أكثر تمكينا للمرأة للانضمام إلى سوق العمل.

أصبح التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية موضوعا شائعا للبحث والتدخل السياسي في السنوات الأخيرة، لا سيما بالنظر إلى أن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة هو الأدنى في العالم. وقد وضعت جهات فاعلة مختلفة من الوكالات الدولية إلى المنظمات الشعبية المحلية، خططا وطالبت بزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة وتحسين ظروف القوى العاملة وتعزيز تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا، كما أن تحسين جمع البيانات المتعلقة بالفجوة بين الجنسين وتحليلها بدقة يساعد في تسليط الضوء على التفاوتات القائمة، مما يساهم في تطوير سياسات أكثر فعالية تعزز الفرص الاقتصادية للمرأة، وتوفر بيئة داعمة للنمو والابتكار.

إن تحقيق المساواة بين الجنسين ليس مجرد التزام أخلاقي، بل هو ركيزة أساسية للتنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، حيث يؤدي تمكين المرأة إلى رفع معدلات الإنتاجية، وتحسين الظروف المعيشية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات العربية.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج لعل أهمها:

- لا تزال العوامل الثقافية والاجتماعية تمارس تأثيرها كمحددات رئيسية للأدوار التنموية للمرأة وتمكينها اقتصاديا في البلدان العربية؛
 - رغم ارتفاع مستويات تعليم المرأة في المنطقة العربية الا ان ذلك لم يترجم بالكامل الى مشاركة اقتصادية متكاملة؛
 - لا تزال هناك فجوات واضحة في المساواة بين الجنسين في المجالات الرئيسية خاصة المشاركة الاقتصادية على الرغم من التقدم المحرز في بعض البلدان العربية؛
- وبناء على النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:
- ضرورة تقليص الفجوة بين التعليم وسوق العمل عبر تدريب النساء في مجالات تتناسب مع احتياجات الاقتصاد الحديث؛
 - الالتزام بنشر الوعي المجتمعي حول أهمية المساواة الاقتصادية بين الجنسين ودورها في تحقيق التنمية المستدامة؛
 - تحسين بيئة العمل وتعزيز السياسات الداعمة للمرأة من خلال تبني سياسات مرنة تشمل العمل عن بعد، دعم الإنجازات العائلية ومكافحة التحرش.

1. canaan, s., & traboulsi, y. (2023). Women's Economic Empowerment in the MENA Region: Context, Barriers, and Interventions. In A. C. Sciences, *GENDER STUDIES IN THE ARAB REGION: NEW RESEARCH DIRECTIONS*(pp. 58-79).
2. Canaan, s., & Traboulsi, y. (2023). Women's Economic Empowerment in the MENA Region: Context, Barriers, and Interventions. In A. C. Sciences, *GENDER STUDIES IN THE ARAB REGION: NEW RESEARCH DIRECTIONS*(pp. 58-79).
3. ESCWA. (2022). *Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2021-2022*. Beirut, Lebanon: United Nations House.
4. ESCWA. (2024). *Survey of economic and social developments in the Arab region 2023-2024*. Beirut, Lebanon: United Nations House.
5. ESCWA. (2024). *Women's economic participation in the Arab region: recent accomplishments and remaining barriers*. Beirut, Lebanon.
6. Inter Parliamentary Union. (s.d.). Récupéré sur https://data.ipu.org/women-averages/?date_month=2&date_year=2024
7. *international labour organitaion.* (n.d.). Retrieved from https://rshiny.ilo.org/dataexplorer28/?lang=en&segment=indicator&id=EAP_2WAP_SEX_AGE_RT_A
8. Ricardo , H., Laura , D., & Zahidi, S. (2008). *The Global Gender gap report*. Geneva, Switzerland: World Economic Forum.
9. *world bank group.* (n.d.). Retrieved from <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.FE.ZS?end=2023&locations=ZQ&start=2017>
10. World Economic Forum. (2022). *Global Gender gap raport* . Retrieved from https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2022.pdf
11. World Economic Forum. (2024). *Global Gender Gap Report*. Retrieved from file:///C:/Users/ZY%20LAPTOP/Downloads/WEF_GGGR_2024.pdf
12. الإسكوا. (2024). *التقرير العربي للتنمية المستدامة*. بيروت، لبنان.
13. بشير بركان. (2023). تمكين المرأة اقتصاديا في ظل جهود هيئات الأمم المتحدة بين الواقع والمأمول. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، 10 (01)، الصفحات 1257-1244.
14. خضرة راشدي. (جوان، 2021). التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية في الجزائر ودوره في التنمية الريفية. *مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع*، 04 (02)، الصفحات 24-10.
15. زهرة زباني، و فاطمة بودية. (2023). التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر في ظل أهداف التنمية المستدامة. *مجلة المقاولانية والتنمية المستدامة*، 05 (01)، الصفحات 58-48.
16. مليكة المرداس البوسعيد، و عائدة فؤاد عبد الفتاح النبلاوي. (2018). تمكين المرأة العمالية اقتصاديا: المفهوم والمؤشرات والتحديات. *المؤتمر السابع لمنظمة المرأة العربية حول التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز قيم السلم والعدالة والمواطنة*، (الصفحات 70-18). مسقط.

17. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (2018). *التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية*. القاهرة، جمهورية مصر العربية: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
18. منظمة المرأة العربية. (بدون سنة نشر). *المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية: دراسة استرشادية*. تم الاسترداد من <http://www.arabwomenorg.org/MediaFiles/Publications/PDFs/f2362630.pdf>
19. نجوى عميرش. (2023). آليات تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة آفاق علمية*، 15 (02)، الصفحات 897-915.
20. نور، ض. (2020). دور التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز التنمية المستدامة تجارب مختارة مع الإشارة لحالة العراق. *مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية*. جامعة كربلاء، العراق.
21. هدى بدروني، هودة عبو، و ربيعة عبو. (2023). التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل لتعزيز التنمية المستدامة – مع الإشارة إلى تجربة التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية. *مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة*، 05 (01)، الصفحات 59-69.